

# أزمة المشروع الوطني الفلسطيني

## والآفاق المحتملة



محرر

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أسامة حمدان	أحمد خليفة	د. إبراهيم شرقية
د. عبد الحميد الكيالي	رفعت شناعة	د. حسين أبو النمل
د. محسن محمد صالح	أ. د. مجدي حماد	د. ماهر الطاهر
	وائل أحمد سعد	



## **الفصل الأول**

**رؤية حركة التحرير الوطني  
الفلسطيني (فتح) لأزمة المشروع  
الوطني الفلسطيني**



## رؤية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) لأزمة المشروع الوطني الفلسطيني

أ. رفعت شناعة\*

الدكتور محسن صالح مدير مركز الزيتونة

السيدات والسادة المشاركون، التحية لكم جميعاً مع حفظ الألقاب

إن حركة فتح آمنت منذ البداية بأن مهمة تحرير الأرض، وتحقيق الأهداف الوطنية تقع على عاتق مختلف قوى وشرائح ومكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والشباب، ومهما تباينت الأيديولوجيات والمعتقدات فإن العدو الإسرائيلي الذي اغتصب أرضنا، وشرّد شعبنا هو الجهة المستهدفة الأساسية في كفاحنا الوطني.

الشهيد الرمز ياسر عرفات كان له الفضل الأول في وضع الأسس والقواعد للمشروع الوطني الفلسطيني، بعد مخاضٍ فكريٍّ معمّق استمر سنوات شارك فيه القادة الأوائل المؤسسون لهذه الحركة.

من الأسس التي كرّسها أبو عمار الوحدة الوطنية القائمة على برنامج سياسي واضح يجمع حوله مختلف الفصائل، وفي غياب هذه الوحدة بالتأكيد تسود عملية الاقتتال الداخلي. كما رسّخ أبو عمار مبدأ العلاقات الديمقراطية في الأطر الوحيدة، وفي المجالس الوطنية، وفي الوقت ذاته أكد على مبدأ تداول السلطة، واستطاع أن يحتضن الجميع، وأن يكون المظلة الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان القاسم المشترك للفصائل على اختلاف مشاربها الفكرية.

نجح المشروع الوطني في استعادة الهوية الوطنية، وفي تجسيد الكيانية الفلسطينية، وفي خوض الصراع ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، كما نجح في الحصول على الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ونجحت منظمة التحرير الفلسطينية في قيادة مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني حتى

\* أمين سر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وعضو قيادة الساحة اللبنانية.

الآن، على الرغم مما تعرضت له من هزّات أمنية وسياسية وعسكرية خلال الفترة السابقة، ولم تفلح أيّ قوة في تفكيك المنظمة أو ضربها لصالح هذا الطرف أو ذاك.

بعد اتفاق أوسلو والاعتراف المتبادل بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير تمكنت المنظمة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية، وشكل ذلك مفصلاً تاريخياً حيث عاد إلى الأراضي الفلسطينية حوالي 250 ألفاً من الفلسطينيين.

وهكذا أصبح المشروع الوطني وجهاً لوجه مع الاحتلال الإسرائيلي، وأصبحت المسؤوليات معقدة، أما تنفيذ الاتفاقيات الموقعة فكان معركة يومية، فبعد أن كان الاتفاق ينص على أن المرحلة الانتقالية تنتهي في سنة 1999 استمر الضغط الإسرائيلي في التعطيل ثم في التصعيد، واستخدام العنف والتدمير لنسف الانجازات التي تمت على صعيد البنية التحتية، لنجد أنفسنا اليوم في سنة 2012 والأراضي الفلسطينية بكاملها محتلة، والعدو الإسرائيلي يتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، ويمارس العدوان اليومي، ويرتكب المجازر والجرائم بحق أهلنا وشعبنا.

ظلت منظمة التحرير وسلطتها الوطنية متمسكة بدورها الوطني والتصدي لمشاريع الاحتلال، على الرغم من كل الصعوبات وعلى كافة الأصعدة. وفي السنوات الأخيرة أصبح المشروع الوطني في خطر، بسبب التحديات والمخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، وهذا يعني أن مجمل الأهداف والحقوق الوطنية أصبحت أيضاً في خطر حقيقي، وهذا يعود إلى الأسباب التالية:

**أولاً:** إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إسحق رابين Yitzhak Rabin دمرت أية إمكانية للوصول إلى حلول سياسية، وأثبتت عملياً أن الجانب الإسرائيلي لا يريد حلاً سياسياً، وإنما يخطط لفرض الشروط الإسرائيلية، وهكذا تمّ تجميد كافة المبادرات السابقة سواء من قبل أرييل شارون Ariel Sharon أو من قبل إيهود أولمرت Ehud Olmert، وتراجع الأخير عن تسويق صفقة الأسرى، وإزالة البؤر الاستيطانية، وجاء بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لينسف آخر ما تبقى من حلّ الدولتين.

**ثانياً:** اعتمدت الحكومات الإسرائيلية سياسات استيطانية تقوم على مبدأ فرض وقائع على الأرض خلافاً لما نصّ عليه اتفاق المبادئ في أوسلو، وقد تمّ ذلك من خلال توسيع المستعمرات، وبناء مستعمرات جديدة، وبناء جدار الفصل لتقطيع أوصال

الأراضي الفلسطينية، والعمل المتواصل لفصل القدس عن باقي مدن الضفة الغربية، وتقطيع الضفة إلى كانتونات، إضافة إلى الاغتيالات والاعتقالات والقصف، وتدمير البنية الاقتصادية، ودفع الأهالي للهجرة بعد انتشار البطالة.

**ثالثاً:** بعد أن خاضت حركة حماس الانتخابات في سنة 2006 وحصلت على أغلبية الأصوات في المجلس التشريعي، وقامت بتشكيل الحكومة أصبح هناك رأسان في السلطة. وهنا بدأت مرحلة جديدة من الخلاف الداخلي بين المشروع الوطني الذي يقوده الرئيس محمود عباس، ومشروع حركة حماس الرامي إلى إقامة كيان منفصل في قطاع غزة. بعد الانقلاب على رئيس السلطة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، تأزم الوضع الداخلي الفلسطيني على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية، وانفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وهكذا تعددت السلطات، كما تعددت مصادر القرار، وأيضاً اختلفت الأدوات والأساليب والآليات.

**رابعاً:** لم تعد المعالجة للواقع الفلسطيني الجديد سهلة بعد الذي حصل، وكانت له تداعيات على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني. ومن موقع الحرص على استمرار المشروع الوطني الفلسطيني تعاطت قيادة حركة فتح بإيجابية مطلقة مع كلّ المساعي المبذولة للمصالحة، وشاركت باهتمام في جولات الحوار التي حصلت في مصر وسورية واليمن، وأسهمت فتح في تذليل الصعوبات إيماناً منها بضرورة توحيد الشعب والأرض والقضية، ووقعت على الاتفاقات بدون تردد وكان آخرها في أيار/ مايو 2011، ثمّ في كانون الأول/ ديسمبر 2011 في القاهرة، ثمّ في قطر في سنة 2012، ومن ثمّ التفاهم على كافة القضايا التي كانت والموقوفين، واللجنة الاجتماعية، وكنا بانتظار الموافقة الميدانية من قبل حركة حماس، لكننا فوجئنا بأن هذا الاتفاق الأخير والواضح بآلياته قد تمّ تجميده بانتظار نتائج الانتخابات المصرية.

ونحن في حركة فتح نحترم خيارات الشعب المصري لكن لا يجوز أن نعطل برنامج عملنا الفلسطيني بانتظار الرئاسة المصرية، فالشعب المصري قرّر وانتخب، فلماذا لا نسمح للشعب الفلسطيني أن ينتخب قيادته فنحن نعدّ تعطيل المصالحة، وتعطيل الانتخابات أموراً لا تخدم الموضوع الفلسطيني وإنما تطيل عمر الانقسام.

**خامساً:** إن الكيان الإسرائيلي يعزّز مشروعه السياسي والاستيطاني مستفيداً من حالة التردّي والعجز السائدة في الساحة الفلسطينية، ويخطط لتصفية القضية

الفلسطينية بحيث يكون الحل المطروح على حوالي 40% من أراضي الضفة، والتخلص من المدن ذات الكثافة السكانية العالية لتصبح كانتونات متصارعة، وربما تذهب الحكومة الإسرائيلية باتجاه الحل على حساب الأردن. يجري هذا كله، والواقع الفلسطيني لا يملك القدرة على النهوض.

أمام هذا المأزق الذي يعيشه المشروع الوطني الفلسطيني فإننا نرى التالي:

1. لا بدّ من العودة إلى وثيقة الأسرى الموقعة من كافة الفصائل والتي تتضمن الخطوط العريضة لكافة القضايا الجوهرية، وقد سبق للفصائل أن ناقشتها واتفقت عليها، ووقعتها، وهذه الوثيقة كفيلة برأب الصدع إلى جانب الوثائق الأخرى إذا حسنت النيات.

2. لا بدّ من الإسراع إلى صياغة استراتيجية جديدة تشمل كافة القضايا الجوهرية كالمقاومة الشعبية، وشروط المفاوضات، ووضع الخطة الكفيلة بتحقيق الأهداف الوطنية، وإعادة اللحمة، وتفعيل أطر م.ت.ف، والبحث عن الآليات السليمة التي تعزز جبهتنا الداخلية.

ونحن نقول إنه وبعد المواقف السياسية الأخيرة لحماس والتي لا تختلف عن مواقف م.ت.ف أصبح بالإمكان الاتفاق على البرنامج السياسي، والانتقال إلى مرحلة المواجهة الحقيقية والميدانية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته التدميرية.

3. إنّ الرد على الاحتلال الإسرائيلي واعتدائه ومخططاته لا يكون بإطالة عمر الانقسام، ولا باتخاذ قرارات عشوائية، وإنما يتم ذلك بدراسة الخيارات المطروحة لاعتماد الخيار الأنسب، من قبيل قيادة موحّدة، تحمل رؤية موحّدة، وبرنامجاً واحداً، على أرضية البحث عن المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. إن المطلوب هو عدم المغامرة، وإنما العقلانية، والحرص على شعبنا وأمنه ومستقبله، وأن لا نسمح بجعله هدفاً للإجرام الصهيوني.

على كافة الفصائل والقوى والشرائح الفلسطينية في الداخل الانخراط في أوسع مشاركة شعبية لمقاومة الاحتلال والجدار والاستيطان؛ والاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى، وما فيها من إبداع في عملية المواجهة والصمود وفضح الممارسات الإسرائيلية؛ وإبراز الدور الجماهيري في النضال من أجل حقوقه المشروعة. وفي مثل هذه المواجهات، وما تحمله من حرارة التحدي، ومن صراع الإيرادات تتوحد القلوب، وتذوب

الخلافات، وتنصهر الأحقاد والضغائن، ويتم الفرز الحقيقي ميدانياً؛ وهذا مما يساعد على تجاوز الأزمة التي يعيشها المشروع الجامع لكل مكونات المجتمع الفلسطيني.

إننا نواجه تحديات كبيرة تتمثل في التنكر الإسرائيلي الكامل لأية حقوق فلسطينية، وتجاهل قرارات الشرعية الدولية، وتحدي المجتمع الدولي ومنظماته، واستمرار تلقي الدعم الأمريكي، وغياب دور الرباعية الدولية بعد أن أثبتت عجزها وانحيازها، إضافة إلى الموقف العربي المنقسم، والمتردد في دعم القضية الفلسطينية، والتخلي الفعلي عن دعم القدس التي غرقت في بحر من المستعمرات والكنس، والبيوت المهدمة، والحفريات المخطط لها لتدمير المسجد الأقصى. إن هذا الواقع واستمراره على هذا المنوال، دون عوائق فعلية، سيضعنا جميعاً أمام السؤال الصعب وهو: ماذا تبقى من القضية الفلسطينية؟ وهل ستبقى في موقف المتفرج على حالة الانهيار؟

ولا خيار أمامنا سوى مواجهة التحديات بأمانة وطنية وأن نضع فلسطين وقضيتها وشعبها فوق كافة الاعتبارات والمصالح الحزبية والفصائلية، لأن الأحزاب والفصائل هي وسيلة، أما الهدف فهو تحرير الأرض وكنس الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والعودة إلى الأرض التي شردنا منها. وإن البقاء في مستنقع الانقسام، بعيداً عن دائرة الفعل والتأثير، سيجعلنا جميعاً ملحقين هنا وهناك، ويجعل شعبنا تحت كابوس اليأس والإحباط.

إن الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، والذي تشجعه "إسرائيل" وتعمل على استمراره، بل تهديد كل من يحاول قلب صفحته أو استبداله بالمصالحة الفلسطينية؛ هو السد المنيع الذي يعيق ويعرقل تنفيذ كافة البرامج والخطط والمشاريع التي يتم اعتمادها فلسطينياً في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. ومع وجود الانقسام لن تقوم قائمة للوحدة الوطنية الفلسطينية، لأن الوحدة الوطنية تتغذى من المصالحة الفلسطينية. وطالما أن المصالحة موضوعة في ثلاثة الانقسام، وغير مسموح لها بالانطلاق، فإن القضية الفلسطينية محكوم عليها بالانهيار أمام جموح المشروع الصهيوني. وليكن واضحاً أنه في غياب الوحدة الوطنية لن تكون هناك مقاومة فعلية، ولن تكون هناك مفاوضات، ولن يستطيع طرف فلسطيني مهما ارتفع صوته الإعلامي أن يوقف عملية التهويد، أو يمنع الاستيطان، أو يحمي المقدسات، أو يمنع استيراد بضائع المستعمرات، أو يخفف معاناة الأسرى، أو يحول دون هدم مئات البيوت شهرياً في القدس والخليل ونابلس.



إن الوفاء لفلسطين لا يكون إلا بإتمام المصالحة الفلسطينية، وهذا عنوان المصداقية الوطنية، وأيضاً هذا هو الاختبار الحقيقي لجديتنا في مواجهة ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي المستفيد الأول من الانقسام.

إن الشعب الفلسطيني ليس عاقراً؛ إنه شعب مبدع وخلاق ويمتلك القدرة على الفعل والتغيير؛ فهو الذي صنع من التشرذ كياناً وهوية وطنية. والمهم أن ندرك أهمية الأمانة الوطنية التي حملناها لتحقيق آمنيات شهدائنا، وأحلام أطفالنا، وتطلعات أجيالنا. نحن بحاجة إلى مراجعة نقدية موضوعية لأخذ زمام المبادرة، والانتقال من دائرة التنظير إلى دائرة الفعل وصناعة المستقبل.